

أبناؤنا في الخارج

كل الدول لها أبناء يقيمون بالخارج، سواء إقامة دائمة، أو مؤقتة بداعى العمل لسنوات قليلة، ثم يعودون إلى بلدتهم. وتذهب تقديرات الحكومة إلى أن عدد المصريين بالخارج يزيد على ١٢ مليوناً. وديمومى أن هؤلاء يمثلون قيمة مضافة هائلة لمصر على مستويات عديدة، وحثنا فإن تعامل الوطن مع أبنائه بالخارج يتطلب خططاً وتشريعات وخطوات ملموسة على أرض الواقع. يشعر بها ويتفاعل معها إيجابياً أبناءنا بالخارج، وقبل أيام كانت قضية كيفية التعامل مع المصريين المقيمين بالخارج على رأس مناقشات مجلس الشيوخ في جلساته العامة.

وربما يكون من الضروري هنا استعادة ما أعاد تأكيده رئيس المجلس، المستشار عبد الوهاب عبد العارف، حيث ذكرنا بمقدارين يجب أن يتم من خلالهما هذا التعامل، الأول، هو أن هؤلاء الأبناء هم أولاً وأخيراً جزء من التسيير الوطني.

وأما المبدأ الثاني، فهو أن القيادة السياسية تضع الاهتمام بهؤلاء الأبناء على رأس أولوياتها، سعياً إلى لم شمل المصريين جميعاً معًا. وبطبيعة الحال فإن الهدف الرئيسي هنا هو تحقيق قوة الوطن، وزيادة عافيتها وحيويتها، وصولاً إلى نجاح خطط التنمية التي هي الضمان الأكبر للتقدم والانطلاق إلى الأمام. وفي هذا السياق، أكملت السفيرة سها الجندى، وزيرة الهجرة وشئون المصريين بالخارج، أن الجهود لا تتوقف ساعة واحدة لتحقيق هدف تعليم مشاركة المصريين بالخارج في تنمية وطنهم، وريثهم بهذا الوطن الذى يحبهم ويحبونه.

وأشارت إلى عدة مسارات يتم تنفيذها لإنجاز هذا الربط أولها، التنسيق بين كل الوزارات المعنية بهذا التعامل من أجل عرض المشروعات التي يمكن للأبناء المشاركة فيها، والثانى، أن هناك تعاوناً بين كل هذه الوزارات والهيئات المعنية لحل مشكلات المصريين مع الدول المقيمين بها، والمسار الثالث، هو تواصلاً هى شخصياً مع ممثلين عن المصريين المقيمين بالخارج.

إنها كلها جهود مشكورة ولا شك، فإذا أضفتنا إلى هذا تلك الجهود العملية التي تجرى حالياً على قدم وساق لإنشاء قاعدة بيانات علاقية شاملة عن أبنائنا المنشتررين في أرجاء الدنيا كافية، فإننا تكون بذلك قد قطعنا شوطاً كبيراً في تحقيق الهدف المنشود، ألا وهو هدف لم الشمل.



■ تحقيق - سيد صالح  
إذا كان طريق الآلف ميل يبدأ بخطوة كما يقولون، فإن مصر قد قطعت شوطاً كبيراً في مجال الأخذ بالكتنولوجيات الحديثة في التصنيع خلال السنوات الأخيرة، واتجهت الجامعات والمعاهد البحثية المصرية، إلى ترسير شعار «صنع في مصر» عن طريق ربط البحوث العلمية بالصناعة، لحل المشكلات التي تواجه المصنعين من ناحية، وتطوير عملية التصنيع لتمكين المنتجات الوطنية من المنافسة بقوّة في الأسواق الخارجية، ودخلت الحكومة في سباق محمود دعم الابتكار، وتشجيع المنتجين، وتطوير العديد من الصناعات المصرية وعلى رأسها صناعة الغزل والنسيج، لكي تستعيد مصر ريادتها الصناعية من جديد.

# **مبادرات لربط المصنع بالمجامعة ومراكز البحث**

# قاطرة تهذيب الصناعة

بذلك، ومصر راحرة بالكفاءات التي تستطيع الإبتكار في مجال صناعة الخامات، وهي عصب الصناعة، مشيراً إلى أن الاتحاد برئاسة المهندس محمد السويفي، وقع العديد من بروتوكولات التعاون مع العديد من الجامعات مثل جامعة القاهرة الجديدة وأسيوط التكنولوجيتين، وعين شمس، وحلوان، لدعم متطلباتاحتياجات الصناعات الوطنية، ويسعى الارتقاء بالنتاج المصري على كل المستويات محلياً وعالمياً، وزيادة معدلات النمو كأحد الأهداف الاستراتيجية للدولة المصرية ورؤيتها مصر ٢٠٣٠.

**تصنيع المواد الخام**  
ومن الأهمية. والكلام مازال يلهي العمل على استثمار  
البحوث العلمية في إنتاج المواد الخام الازمة للتصنيع، وبصفة  
متخصصاً في مجال إنتاج مستحضرات التجميل الطبية  
العلمية، فإن منتجنا واحداً مثل البروكسايد (ماء الأكسجين)  
الذى يدخل في صناعات كثيرة، ويسود منه كميات كبيرة،  
بالعملة الصعبة، فإنه ينبغي تبني مشروعات لإنتاجه، للتلبية  
احتياجات التصنيع المحلي، فضلاً عن إمكانية التصدير للخارج،  
ويمكن للدولة أن تنشئ كياناً تكون مهمته ربط الجامعات والمراكز  
البحثية بالصناعة، بحيث تقوم الجهة العلمية بإجراء بحوث في  
مجال صناعي معين، على أن يتولى الكيان المقترن التواصل  
مع جهة التصنيع، والاتفاق على تزويدية بالتفاصيل الضرورية  
لتحسين جودة منتجه، أو طرق مبتكرة لزيادة الإنتاج، أو تقليل  
التكلفة، وهو ما يصب في مصلحة الصنعين بشكل خاص،  
والاقتصاد الوطني بشكل عام، مطالباً في الوقت نفسه بضرورة  
إنشاء معامل لراقبة الجودة، وإجراء البحوث بالصانع، عن طريق  
الاستعانة بالشباب من ذوى الخبرة، والقدرة على الابتكار.

مست برنامج الأجهزة التعويضية والأطراف الصناعية، مشيراً إلى ذلك يسهم في إيقاف تزيف الموارد التي كانت تتفق في المجال.

هنا يقول الدكتور أيمن عاشور وزير التعليم العالى والبحث العلمى لـ «الأهرام»، إن الوزارة بذلت جهوداً كبيرة لربط البحث العلمي بالصناعة فى الجامعات والراكز البحثية التابعة لها، حيث تم تنفيذ العديد من المبادرات القومية، بهدف ربط الصناعة بالجامعة، ومن بين تلك المبادرات مبادرة مليون مبرمج مع إحدى الشركات العالمية الرائدة فى مجال تصنيع أجهزة التليفون المحمول، ومبادرة انماج «fusion» لربط التعليم الهندسى بالبحث العلمى، وكذلك مبادرة women up لدعم رائدات الأعمال، ومبادرة science up، لتنمية وتطوير بنك التنمية الإفريقى لدعم ريادة الأعمال فى مصر، فضلاً عن ذلك قامت الوزارة بتنفيذ عدد من المبادرات لدعم مشروعات التخرج الطلابية ذات العلاقة بالصناعة من خلال مسابقة تقدم لها ٨٠٠ مشروع تخرج، وتم اختيار ٣٠٠ منها للتمويل بقيمة ١٣ مليون جنيه فى مجالات (الآلات والديكور، والتكنولوجيا الخضراء، والبرامج المساعدة لتحدى الإعاقة، وصناعة البرمجيات، وافتنت الأشيا، والألعاب الإلكترونية، وصناعة الإلكترونيات والروبوتics، والطاقة والمياه، والاستزراع السمكي، وتذويق المخلفات، وتجميل الدن، والصناعات الغذائية، والحرفية، والبنرولية وغيرها)، وتم طرح عدد من البرامج لدعم شباب الباحثين بهدف المساهمة فى بنا، وتطوير القاعدة العلمية فى مصر، من خلال دعم المشروعات البحثية لهم فى جميع المجالات العلمية.

وتواصلًا مع تلك الجهود التى تبذلها الجامعات المصرية لربط البحث العلمية بالصناعة.. كما يقول وزير التعليم العالى والبحث العلمى الدكتور أيمن عاشور- تم إطلاق المرحلة الثانية لمشروع المراكز الجامعية للتطوير المهني والمول من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وتنفذ الجامعة الأمريكية بالقاهرة، لإنشا، وتشغيل مراكز للتطوير المهني، ويهدف المشروع إلى إنشاء ٤٦ مركزاً فى ٣٤ جامعة مصرية شريكة بحلول عام ٢٠٢٦، وقدمت الجامعات المصرية عدداً من المشروعات المشاركة فى مؤتمر «مصر تستطيع بالصناعة» ومنها تصميم سيارة كهربائية، وتصميم الروبوت المرضية شمس، فى الهيئة العربية للتصنيع، وإنتاج مستحضرات صيدلية لعلاج السكر، ومضاعفاته مع إحدى الشركات الوطنية، فضلاً عن التعاون مع مصانع مصرية لإنتاج

مواد لفضل الزيت عن الماء.  
من الجامعة إلى المصانع  
ويبقى السؤال: كيف تستطيع الجامعات  
التكنولوجية الجديدة دعم الصناعة وحل مشكلاتها  
والعمل على تطويرها وتوطينها؟  
الإجابة تأتي على لسان الدكتور محمد محمود خضر رئيس  
جامعة بنى سويف التكنولوجية، الذي يؤكد أن الجامعة أخذت  
العديد من الشراكات مع مختلف المؤسسات لتدريب الطلاب  
عملياً بالصانع والشركات المختلفة، وتنفيذ بحوث وبرامج مهنية  
مشتركة بين الطرفين لخدمة المجتمع، بالإضافة إلى إمكانية  
استحداث برامج جديدة مشتركة بين الطرفين لتنمية البيئة المحيطة  
وتاهيل الخريجين لسوق العمل، والتعاون في مجال الدراسات  
العليا والبحث العلمي، واستمراراً للجهود الدولة لربط الجامعات  
وبحوثها العلمية التطبيقية بالصناعة، وقعت جامعة بنى سويف  
التكنولوجية، بروتوكول تعاون مشتركاً مع جمعية مستثمري بنى  
سويف الصناعية، بهدف التعاون في مجال التدريب الميداني  
للطلاب وتبني مساراتها الاستفادة منها في خدمة منظومة التطور  
التقني والتكنولوجي، والاستفادة من إمكانيات الطلاب المتميزين،  
وتنفيذ بحوث مشتركة بين الطرفين لخدمة المجتمع، بالإضافة إلى  
إمكانية إنشاء برامج مهنية مشتركة بين الطرفين، مشيداً بالخبرة  
الكورية الجنوبية في مجال الجامعات التكنولوجية، لما تمتلكه من  
كفاءة عالية، وتقنيولوجيا حديثة عالمية، وربط التعليم التكنولوجي  
بالصناعة، كما أشئات جامعة بنى سويف التكنولوجية نادى  
ريادة الأعمال بالجامعة، بهدف إنشاء نظام مؤسسي للتعرف على  
الاحتياجات الصناعية ومحاولة إيجاد حلول علمية لها. وكذلك  
العمل على خلق بيئة مهيئة ومشجعة على الابتكار، والربط الفعال  
بين البحث العلمي والصناعة.

**الصناعات المغذية للسيارات**  
يتفق الدكتور أحمد معاذ منسق برنامج الأوتورونكس بجامعة بنى سويف التكنولوجية مع الدكتور خضر، والذي يؤكد أن الجامعة تعمل على ربط الدراسة الأكاديمية بالصناعة من خلال المساهمة في تطوير الصناعات المغذية لصناعة السيارات في مصر، وكذلك استخدام الأنظمة الحديثة في التصنيع، والتواسع في توسيع صناعة السيارات الكهربائية، ونقل التكنولوجيا المتطورة لأكبر نسبة ممكنة من المكونات المحلية بما يدعم هذه الصناعة، وبما يسهم في جذب المزيد من الاستثمارات في هذا القطاع الهام والحيوي، حيث إن الدولة المصرية تتجه نحو الاعتماد على الطاقة المتجددة.

التطبيقي في المرجعيات بهدف الحفاظ على البيئة ومواجهة التطورات  
العلية في هذا الصدد بالإضافة إلى المساهمة في تطوير صناعة  
الإطارات والبطاريات وتيل الفرامل.

**معهد بحوث الأراضي والمياه والبيئة**  
(جامعة القاهرة)

A portrait of Dr. Adel Abdelfattah, a man with dark hair and a blue suit, smiling.

إنجات مكونات الدياغلة محلية لا غنى عن استخدام البحث العلمي في تطوير وتحديث الصناعة في القطاعات المختلفة .. هكذا قال لنا المهندس محمود سرج عضو هيئة مكتب اتحاد الصناعات المصرية ورئيس المجلس التصديري للجلود بالاتحاد، فمثلاً يمكن للبحث العلمي حل العديد من المشكلات المتعلقة بصناعة الجلود، فمن ذلك مكونات الدياغلة، وأعني هنا المواد الكيماوية، وقد بحثنا مع المركز القومي للبحوث، إمكانية المساهمة مع شركات تصنيع المواد الكيماوية المصرية، في توفير المواد الازنة لدباغة الجلود، بدلاً من استيرادها من الخارج، والتي تواجه صعوبة في استيرادها حالياً بسبب نقص الدولار، ومشاكل الشخص، كما أنتنا نريد الاستعانتة بالبحث العلمي في توفير مستلزمات الإنتاج الازمة لصناعة الأذنية وغيرها من المنتجات الجلدية، والتي يتم استيراد ٨٠٪ منها من الخارج، مما يستنزف الكثير من العملة الصعبة، إلى جانب البحث عن وسائل علمية لتطوير هذه الصناعة التي لا تتنفس بالكافأة الطلوبية، مشيراً إلى أن المصانع المصرية تتجه لاستيراد أكثر من ٨٠٪ من احتياجاتها من الخدمات من تركيا، ومن الأهمية أيضاً أن يساعدنا البحث العلمي في حلول علمية للاستفادة من مخلفات صناعة الجلود، إذ يمكن استثمار هذه المخلفات في الحصول على جيلاتين صناعي وطبلي وغذائي أو الاستفادة منها في صناعة الأسمدة، أو أي أفكار أخرى للاستفادة من هذه المخلفات طرفة علمية سلémة وأمنة.

ويسكل عام، فإن هناك صناعات عديدة في مصر تواجه تحديات كبيرة، على حد قول الدكتور عبد النبى عبد المطلب الخبرى الاقتصادى ووكيل وزارة التجارة والصناعة للبحوث الاقتصادية السابق- مثل صناعة الآليات. ومن بين تلك التحديات . مثلا . إنتاج مادة حافظة (طبيعية أو كيميائية) للآليات، ودراسة تأثيرها على مكونات اللين «المفتحة» ، وكذلك غش الآليات، وتوفير المفتحة والبادوى العالية الجودة والابتكار فى الإنتاج، والإرشاد العلمى لعامل إنتاج الجبن الصغيرة ومتناهية الصغر والمنتشرة فى مختلف المناطق بالمحافظات المصرية، ولاشك فى أن الاستثمار فى البحث العلمى، سوف يفيد هذه الصناعة ويعظم من عوائدها، من هنا كان التعاون ثلاثي الأطراف الذى تم الاتفاق عليه بين أكاديمية البحث العلمى، ومركز تحديث الصناعة التابع لوزارة التجارة والصناعة، وشعبة الآليات بالغرفة التجارية بدمياط وهو ما أسفر عن التوجه نحو إنشاء معمل متضور للبحث والتطوير، وإجراء جميع التحاليل الدقيقة المتعلقة بصناعة الجبن، والذي يعد أحد ثلاثة معامل سيمت إنشاؤها على مستوى الجمهورية، الأمر الذى يمثل توجهها قوباً ومحمدًا، نحو ربط البحث العلمى بالصناعة، وتوجيهه بالبحوث العلمية التطبيقية لحل مشكلاتها.

تطوّر الأجهزة الكهربائية

عنوان المناقصة	مناقصة رقم
تطبيق نظم إدارة المخزون لمصنع يعمل في مجال تصنيع وحدات الإضاءة واللوحات الكهربائية	١٦
تقديم برنامج الفاتورة الإلكترونية لشركة تعمل في مجال الشحن البحري والجوى	١٧
منح شهادة BRC لمصنع يعمل في مجال تصنيع وتكرير الزيوت والدهون الصالحة للفداء	١٨
منح شهادة FSSC 22000 لمصنع يعمل في مجال تعبئة المواد الغذائية	١٩
تطبيقات التصميم باستخدام الحاسوب التالي CAD/CAM لمصنع يعمل في مجال تصنيع اللوحات الكهربائية	٢٠
منح شهادة BRC لمصنع يعمل في مجال تصنيع الجبن والصوصات	٢١
تقديم خدمة تقييم الأثر البيئي لمصنع يعمل في مجال تصنيع الملابس الجينز	٢٢
التأهيل للتوافق مع متطلبات مواصفة SA8000 لمصنع يعمل في مجال صناعة الأنابيب الألuminium للمنتجات الدوائية ومستحضرات التجميل والغذائية	٢٣
لمزيد من المعلومات الخاصة بالمواصفات الفنية، الشروط العامة والخاصة، سعر كراسة الشروط، التأمين البتيدائى وموعد تقديم العروض يرجى زيارة موقعنا الإلكتروني: <a href="http://www.imc-egypt.org">www.imc-egypt.org</a> أو الاتصال بالمركز: +٢٠٢٢٥٧٧٠٩٠	 رقم التسجيل الضريبي: ٨٧٧ - ٧٢١